جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم التاريخ

المرحلة: الاولى

العام الدراسي: 2023 – 2024

المادة: حقوق الانسان والديمقراطية

عنوان المحاضرة: الحكومة الديمقراطية: مزايا وعيوب الديمقراطية

المحاضر: م. د. حميد فارس حسن

الايميل الجامعي الرسمي: almosawee.hameed@tu.edu.iq

أن مفهوم (الحكومة الديمقراطية) يطلق على الحكومات التي تعتمد الديمقراطية كوسيلة للوصول الى السلطة من خلال انتخابات نزيهة، وتضمن للأفراد الحق في ابداء الرأي، ومناقشة ومراقبة عمل مؤسسات الدولة بكل تفرعاتها، ومثلما تتصف الحكومة الديمقراطية بعدد من الإيجابيات فإنها تعاني من كثير من السلبيات ونقاط الضعف، وهو ما سيتم مناقشته في الفقرات الاتية:

1- مزايا الحكومة الديمقراطية :

ابتداءً ينبغي القول إن التطبيق العملي لمبادئ الديمقراطية في عموم دول العالم هو تطبيق نسبي وقلما نجد دولة بعينها قد طبقته بشكل كامل ذلك ان العملية الديمقراطية في أي بلد تخضع للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لذلك البلد أو قد تتأثر بالظروف المحيطة به، ويمكن الإشارة الى اهم نواحي القوة في الديمقراطية، وهي:

أ- تمتلك الشرعية الدستورية والقانونية كحكومة منتخبة، وبكونها الممثل الحقيقي لمصالح وأهداف الشعب، اذ صار في الوقت الحاضر من غير المقبول تولي السلطة في بلد ما من غير الانتخابات أي كالانقلابات العسكرية مثلا؛ فهكذا حكومات تقون فاقدة للشرعية داخليا وخارجيا.

ب- ضمان الاستقرار السياسي في البلد من خلال اشراك جميع القوميات وفئات المجتمع في العملية الديمقراطية والحياة السياسية عموما .

ج- ضمان حصول جميع مكونات المجتمع بحقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والطبيعية ، وبالتالي ضمان تأديتهم لواجباتهم بشكل صحيح ومنضبط .

د- اشتراك المجتمع من خلال ممثلين منتخبين (النواب) في صياغة القوانين والأنظمة بما يتناسب والوضع الاقتصادي والاجتماعي العام للبد .

هـ- اشتراك ممثلي الشعب وعامة المواطنين في الرقابة على الأداء الوظيفي لأعضاء الحكومة وتحديد مواطن الضعف والقوة في شخوصهم او في مؤسساتهم .

و- رفد الحكومة بالآراء والمقترحات التي تسهم في تطوير عملها ويحسن من أدائها الوظيفي على الصعيد الداخلي والخارجي .

ز- تخفيف العبء القانوني والأخلاقي عن الحكومة عند اتخاذها قرارات هامة او مصيرية قد تفضي الى نتائج كارثية كقرارات الحرب أو التعبئة العامة او التحالفات .

ح- ضمان تحقيق استتباب النظام العام داخل المجتمع مما يعني التقليل من المشاكل الاجتماعية التي غالبا ما تحصل عندما لا يعترف الواحد بالآخر او مجموعة بأخرى .

2- عيوب الحكومة الديمقراطية:

مثلما ان التطبيق الديمقراطي في بلد ما يمنحه جملة من المزايا والايجابيات، فانه في ذات الوقت يفرز جملة من السلبيات التي تعاني منها الحكومات الديمقراطية لا سيما في الديمقراطيات الناشئة كدول العالم الثالث. وكما هي نواحي القوة نسبية في الحكومة الديمقراطية فان نواحي الضعف نسبية أيضا وتخضع لنفس الظروف تقريبا ويمكننا ايجازها بالآتي:

أ- كثير من الدول التي تدعي تطبيق مظاهر واليات الديمقراطية وتترك المجال لبعض الممارسات الديمقراطية، فإنها تبتغي من خلال هذه العملية الحصول على الشرعية الدستورية للبقاء في الحكم الذي في العادة ما يكون استبداديا وبعيدا عن مصالح الشعب لذا تلجأ هذه الأنظمة الى طرق غير مشروعة كالتزوير وشراء الصوات والتأثير على الناخبين بالترهيب تارة وبالترغيب تارة اخرى واقصاء خصومها السياسيين. وبالتالي تتحول العملية الديمقراطية الى مجرد ممارسة شكلية تغيب عنها روح الممارسة الديمقراطية باعتبار ان السلطة المنبثقة عن العملية الانتخابية انما هي تعبير عن الإرادة الشعبية ممثلة له ومنصاعة لإرادته. غير ان الحقيقة تؤكد ان هذه النظم انما هي استمرار أنظمة استبدادية بلبوس ديمقراطي.

ب-عادة ما تكون الحكومات الديمقراطية بطيئة في إجراءاتها وذلك بسبب طول الوقت الذي يحتاجه نواب البرلمان لمناقشة ما معروض عليهم من مشروعات قوانين تتطلب التصويت عليها او اتفاقيات يتوجب الموافقة والمصادقة عليها والتي قد يخضع للتغير أو التعديل أو الرفض سواء من قبل الدولة أو الجهة المتعاقدة معها.

جـ- في المجتمعات ذات الديمقراطية الناشئة (الحديثة) قد تستغل مفاهيم واليات الديمقراطية فئة ما لنشر أفكار وسياسات تضر بالمجتمع والدولة كإشاعة الأفكار والسلوكيات المنحرفة والهدامة التي تقضي على منظومة القيم المجتمعية كالانحلال الأخلاقي بين الشباب والنساء .

د- قد يؤدي تطبيق الديمقراطية في الدول ذات التنوع الاثني والطائفي وغير مكتملة الهوية الوطنية (خاصة الدول النامية) الى ادخال الأفكار والتوجهات العرقية او الدينية او الطائفية التي تسهم في تفتيت الوحدة الوطنية للمجتمع وتهديد وحدة الدولة خاصة اذا ما سمح بالتعددية الحزبية بشكل مفرط وبلا ضوابط .

هـ- ضعف مكانة الدولة وهيبتها دوليا بسبب تغير مواقفها وعلاقاتها نتيجة لتبدل حكوماتها نتيجة للانتخابات فقد تكون يوما اشتراكية ثم تأتي حكومة يسارية او قومية ، معتدلة او متطرفة وبالتالي فان العقيدة السياسية للحزب الحاكم هي التي تلعب دورا بارزا في صياغة علاقات الدولة وسياستها الخارجية مما يتسبب في الاضرار بمصالح الدول الأخرى ويجعل منها حذرة في طبيعة ومديات علاقاتها الاقتصادية والسياسية مما يضر بمصالحها القومية.

و- غالبا ما تعاني الحكومات الائتلافية من ضعف وعدم انسجام بين وزاراتها بسبب استيزارها من قبل ممثلين عن حزاب ليس بينها أي تقارب فكري – سياسي وانما الدافع الحقيقي هو الحصول على المكاسب السياسية والمادية دونما أي اعتبار للمصلحة الوطنية او رغبة الناخبين.

ز – كثيرا ما يستغل رئيس الدولة او الحكومة نفوذ حزبه في البرلمان لتمرير قرارات معينة تخدم مصالحه او مصالح حزبه حتى لو ألحقت هذه القرارات ضررا سياسيا او ماديا بالدولة كتوزيع المنافع المادية او القيام بالمشاريع النفعية السريعة والمكلفة التي قد تحقق مكاسب سياسية سريعة للحكومة وحزبها لكنها تكبل البلاد بالتزامات مالية كبيرة مستقبلا.

ح- قد تمر الدولة في حالة من التخبط السياسي والاجتماعي والاقتصادي بسبب وصول فئة سياسية لا تتوفر في أعضائها الاهلية اللازمة لأداره الدولة مما يخلق حالة من الارباك السياسي والاقتصادي تتسبب في صراع داخل المجتمع الواحد .

ط. تحدث دائما في الدولة الصناعية تكتلات الاصحاب الشركات ورؤوس الأموال تقوم بأنشاء او دعم أحزاب تتنافس فيما بينها الاستلام السلطة لخدمة مصالح هذه التكتلات مستغلة نفوذها السياسي وعلى حساب مصالح الشعب.

المراجع المعتمدة في اعداد المحاضرة

- الديمقراطية: مفهومها الديمقراطية وانواعها ومميزاتها وعيوبها، موقع اسود البيزنس: https://www.business4lions.com
- مزايا النظام الديمقراطي: https://ecomang.uodiyala.edu.iq
- عيوب الديمقراطية: https://somaliatoday.net